عمل المصالحات دائم ومستمر.. ويتم الإفراج ليس عمن بحقه ادعاءات شخصية

رئيس لجنة المصالحة في «الشعب» لـ«الوطن»: من المتوقع الأسبوع القادم الإفراج عن دفعة جديدة من الموقوفين من أبناء الغوطة الشرقية

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب علي الشيخ أنه من المتوقع أن يتم الأسبوع القادم الإفراج عن دفعة جديدة من الموقوفين من أبناء الغوطة الشرقية في ريف دمشق ممن غرر وضلل بهم ولا يوجد بحقهم إدعاءات شخصية.

وفي إطار استكمال عمليات المصالحة الوطنية تم السبت الماضي الإفراج عن دفعة من الموقوفين من أهالي عربين في الغوطة الشرقية وعددهم ٣٠ موقوفاً سبقها الإفراج عن دفعة من أبناء دوما وعددهم ٢٦ موقوفاً وذلك ضمن فعالية وطنية في عربين ودوما.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الشيخ أن الرئيس بشار الأسد عندما تشرفت مدينة دوما بزيارته وجه بتلبية الاحتياجات الضرورية والممكنة للغوطة الشرقية ومن ضمنها معالجة ملف الموقوفين الذين غرر بهم من أبناء الغوطة الشرقية ولا يوجد بحقهم ادعاءات شخصية وهذا يدل على حرصه على أبناء الوطن كما أن العفو من شيم الكبار.

ولفت الشيخ إلى أن الموقوفين الذين بحقهم ادعاءات شخصية لا يمكن أن يتم الإفراج عنهم لأن الدولة حريصة على تطبيق القوانين والأنظمة النافذة، موضحاً أن العفو يتم بالحق العام وليس بالحقوق الشخصية لأن حقوق المواطنين الشخصية محفوظة وبالتالي مرد العفو في هذه الحالة إلى الشخص الذي حرك الادعاء بحق الموقوف.

وأشار إلى أن الفرحة غمرت أهالي الغوطة الشرقية بعد الإفراج عن دفعتين من الموقوفين من أبناء الغوطة وهذا ما عبروا عنها من خلال الوقفات التي أثبتوا من خلالها المزيد من ولائهم للوطن وقائده وجيشه ودماء الشهداء.

> اللجنة تتلقى طلبات من سوريين في الخارج

وكشف الشيخ أنه ورد إلى لجنة المصالحة في المجلس مجموعة من الطلبات المقدمة من أهالي بعض الموقوفين والمفقودين وأنه تتم معالجتها بالتواصل مع الجهات ذات الصلة، لافتاً إلى أن اللجنة تجتمع اليوم لمعالجة بعض هذه الطلبات التي وردت إليها.

وأكد أنه ورد للجنة أيضاً العديد من الطلبات من مواطنين غادروا البلد لسبب ما وهم يريدون العودة، موضحاً أنه تتم دراستها في اللجنة ومن ثم عرضها على رئيس مجلس الشعب ومن ثم يتم إرسالها إلى الجهات التي لها علاقة بهذه الطلبات.

وأوضح الشيخ أن لجنة المصالحة مشكلة من مجموعة من النواب وهم وجهاء في محفظاتهم لهم أثر طيب وكبير في مسألة المصالحة وبالتالي فإن جهود أعضائها على مستوى المحافظة وأيضاً على مستوى مجلس الشعب من خلال اجتماع اللجنة.

ولفت إلى أن اللجنة على تواصل مع لجان المصالحات في المحافظات، ضارباً مثلاً أن بعض الأعضاء في اللجنة على تواصل يومي مع محافظ إدلب وأمين فرع الحزب والجهات ذات الصلة ومن ثم التواصل مع الأشخاص، مؤكداً أن عمل المصالحة دائم ومستمر.

طلاب لـ«الوطن»:

أسئلة اللغة العربية سهلة ومتوقعة

حمص - نبال إبراهيم

أكد عدد من التلاميذ المتقدمين لامتحان مادة اللغة العربية بشهادة التعليم الأساسي يوم أمس ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها على بعض المراكز الامتحانية، أن الأسئلة جاءت سهلة ومتوقعة ولا يوجد فيها أي نقاط مبهمة أو غير واضحة وجميعها مما تمت دراسته والتحضير له خلال العام الدراسي وأن الطالب الذي حضر جيداً يحصل على علامة جيدة جداً.

من جانبه أكد مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن» أن امتحانات يوم أمس سارت بسلاسة وبأجواء هادئة ومريحة ولم يسجل خلالها أي حوادث أو إشكاليات تذكر، مشيراً إلى أنه تم ضبط ٩ حالات غش بقصاصات ورقية خلال الامتحانات في عدد من المراكز الامتحانية وتم تنظيم الضبوط الامتحانية اللازمة بحق الطلاب المخالفين.

وأشار المرعي إلى أن عدد التلاميذ الذين تقدموا يوم أمس «الإثنين» لامتحان مادة اللغة العربية في شهادة التعليم الأساسي على امتداد المحافظة وصل إلى ٣٠٨٨٧ طالباً وطالبة وعدد التلاميذ الذين تقدموا لمادة اللغة العربية في الإعدادية الشرعية ١٠٦ طلاب، على حين تقدم أمس ١٧٩ طالباً وطالبة لامتحان مادة الفرائض بالثانوية الشرعية و٣٨١ طالباً وطالبة لامتحان مادة تصميم أزياء في الثانوية المهنية النسوية، لافتاً إلى أن عدد التلاميذ المسجلين الإجمالي بامتحانات شهادة التعليم الأساسية يبلغ ٣٢٨٦٩ تلميذاً وتلميذة في المدينة والريف وعدد التلاميذ المسجلين بالإعدادية الشرعية ١١٥ تلميذاً وعدد الطلاب المسجلين بالثانوية الشرعية ٢٠٧ وفي الثانوية المهنية النسوية ٣٩٣ طالباً وطالبة.

وبيّن مدير التربية أن أسئلة اللغة العربية كانت شاملة للمنهاج وتراعي جميع المستويات وهي واضحة لا يوجد فيها أخطاء علمية أو طباعية، لافتاً إلى أنه تم تطبيق كل الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا ضمن المراكز الامتحانية، وتم تحقيق التباعد المكاني أثناء تقديم الطلبة للامتحانات، إضافة لإجراء عمليات التعقيم الشاملة للمراكز الامتحانية وتعقيم أيدي الطلاب والمراقبين والزوار المسموح لهم بدخول المركز، مشيراً إلى التزام جميع رؤساء المراكز الامتحانية والمراقبين والإداريين والقائمين على العملية الامتحانية بارتداء الكمامة طوال فترة الامتحان.

٣ حالات انتحال شخصية في امتحان اللغة العربية لشهادة التعليم الأساسي والشرعي بالحسكة

الحسكة - دحام السلطان

بيّنت مدير تربية الحسكة إلهام صورخان لـ«الوطن» أن ١٢٥٣٤ طالباً وطالبة تقدموا لامتحان مادة اللغة العربية لشهادة التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية من أصل عدد المسجلين البالغ عددهم ١٣٤٣٨ طالباً وطالبة، بفرق غياب ٩٠٤ طلاب وطالبات، وتقدم لمادة الفرائض في الثانوية الشرعية ٧٤ طالباً من أصل عدد المسجلين البالغ عددهم ٨٤ طالباً بفرق غياب ١٠ طلاب، بينما تقدم لمادة تصميم الأزياء في الثانوية المهنية النسوية ٢٢ طالبة من أصل عدد المسجلات البالغ عددهن ٢٦ طالبة بفرق غياب ٤ طالبات.

ولفتت صورخان إلى أنه تم تنظيم ٢٥ ضبط حالة غش في امتحانات طلاب التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية، ١١ منها ضبط قصاصة ورقية مع المخالفين، و٩ ضبوط وجود مصغر و٢ حيازة جوال، و٣ حالات انتحال شخصية، داخل القاعة الامتحانية، وتم تنظيم الضبوط الخاصة بها، على حين لم تسجل أي حالة غش في امتحانات الثانوية الشرعية والثانوية المهنية النسوية.

من جهته أكد رئيس دائرة الامتحانات محمود خضر، أن العملية الامتحانية جرت بشكل هادئ ومريح وفي مواعيدها المحددة وتمت بشكل طبيعي، وجاءت الأسئلة واضحة وخالية من الأخطاء، ولم يرد أي استفسار حولها أو أي شكاوى وصلت إلى غرفة المتابعة لدى الدائرة.

على حين أشار عدد من المختصين باللغة العربية أن الأسئلة جاءت شاملة وعامة، باستثناء السؤال الرابع من قواعد اللغة والنحو والصرف والإملاء الذي يحدد المخصوص بالمدح في عبارة «نعم الخلق الصفح عن أخطاء الصديق»، حين أورد السؤال تحديد الأركان فيها التي كان من المفترض حصرها بالفعل والفاعل والموصوف من دون التطرق أو إيراد الجار والمجرور في الجملة، والتي من شأنها أن تحتاج إلى طالب متميز ومتمكن يعي التمييز بين كلمتي الصفح والصديق في الجملة موضوع السؤال الآنف الذكر؟

بورصة المقابر

باب الصغير والدحداح الأغلى.. وسماسرة يعملون في سوق الموت

مدير دفن الموتى: قبور مجانية في نجها للفقراء

سارة المقداد

تحوّل الدفنُ في سورية إبان حرب العشر سنوات إلى حالة ترف، بعد أن تغيّرت الطقوس السورية خصوصاً الدينية منها المتعلقة بدفن الموتى، والتي غدت أكثر إيلاماً على كل من يحلم بالحصول على قبرٍ في مقابر العاصمة.

ورغم وجود «٣٠ مقبرة موزّعة في أنحاء دمشق، إضافة إلى بعض المدافن الخاصة، إلا أن المساحات ممتلئة وتعانّي ضغطاً كبيراً، حسب تصريح مدير دفن الموتى في دمشق فراس إبراهيم لـ«الوطن».

الموت غالٍ

ولكن لم تنته عقبات الموت عند محاولة إيجاد قبرٍ عابر لضمان كرامة جسد الميت، فارتفاع أسعار القبور ورسوم دفن الموتى قصم ظهور الأحياء، حيث بيّن إبراهيم أن «تكلفة دفن المتوفّي تتراوح بين ٢٩ و٤٥ ألف ليرة سورية متضمنة (الكفن- الصابون- الليف- القطن) وأجور الحفار لفتح القبر والدفن وإيجار السيارة المتضمنة الكادر المختص بالدفن، أما تكلفة دفن الموتى المصابين بفيروس كورونا يضاف لها بدل خدمة، ليبلغ إجمالي نفقاتها ٨٠ ألف ليرة سورية»، أي ما يعادل راتب موظف حكومي، مؤكداً أن تلك الرسوم يستثنى منها الشهيد إذ إن عملية دفن الشهيد مجانية بالكامل، وبما يشمل التخصيص بالقبر إضافة إلى كل متطلبات مراسم الدفن ضمن المقبرتين المخصصتين للشهداء في دمشق.

وحول البدائل في حال عدم توفر المال، أشار إبراهيم إلى وجود قبور مجانية في مقبرة تجها (دمشق الجنوبية) لأي متوفّي فقير الحال، يتم فيها التكفين والدفن بشكل مجاني بالكامل، كاشفاً أنه سيتم أيضاً استلام مقبرة جديدة في منطقة عدرا بريف دمشق لمكتب الدفن خلال الأيام القادمة.

وعن تجاوز أسعار القبر الواحد الـ١٠ ملايين ليرة أحياناً في بعض مقابر دمشق، قال إبراهيم إنه لا علاقة للمحافظة بعمليات البيع، موضحاً أنه وفقاً للقوانين يتم التنازل عن استحقاق الدفن بين الأقارب فقط من خلال مكتب الدفن برسوم رمزية جداً، أما بالنسبة لغير الأقارب فهو غير مسموح «لدينا» ويتم عن طريق القضاء، مرجحاً أسباب البيع إلى قلة القبور.

سماسرة القبور

يبدو أن تجارة الموت باتت مُربحة، «بعد انتشار سماسرة القبور ودخولهم إلى السوق السوداء الخاصة بالأموات»، حسب المحلل الاقتصادي د. عمار يوسف.

وقال يوسف لـ«الوطن»: «توجد مجموعة كاملة من التجار يشترون عشرات القبور، لاستغلال كل مشتر على حسب وضعه المادي، خصوصاً أن القبر في سورية بات بمنزلة عقار، ويتشابه بسلبياته مع أزمة السكن من بيع وشراء وإيجار، مضيفاً: على سبيل التندر يُخشى أن يُطبق مبدأ السعر الرائج على القبور كما طبق على العقارات، حيث تختلف أسعار القبور في العاصمة حسب المقبرة ومكانها، وتعتبر مقبرة «باب الصغير»، القريبة من حي الشاغور، ومقبرة «الدحداح» في شارع بغداد، من أغلى مقابر العاصمة.

حرمة الميت بين الشريعة والقانون

ومع تحول معظم القبور إلى طابقين أو أكثر بسبب الازدحام الشديد، يبدو أن هناكَ من غافلته أشكال القبور المتشابهة، حيث روى أحد ذوي متوفية لـ«الوطن» عن دفن قريبتها بشكل «غير شرعي» فوق جثة غريبة، بسبب التشابه بين قبر جدة المتوفية وقبر آخر، وقالت: «وقت خلصنا دفن لاحظنا المصيبة.. وما بقا فينا نطالعها لبعد ٥ سنين.. وممكن يجيبوا شب يدفنوه.. والدفن كله حيصير غلط بغلط»، على حسب تعبيرها.

الأستاذ في جامعة دمشق – كلية الشريعة د. محمد حسان عوض أوضح لـ«الوطن» أنه اتفق الفقهاء على حرمة نبش القبر، لقوله صلى الله عليه وسلم: (كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا) رواه أبو داود، وقال الله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ آدَمَ) الإسراء/ ٧٠، ومن كرامته ألا ينبش قبره ولا تُنتهك حرمته، فلا يجوز فتح القبر على الميت، ولكن إذا بُلي الميت تماماً ولم يبق منه شيء، لا لحم ولا عظم وصار تراباً، جاز فتح قبره ودفن غيره فيه (رجل – امرأة)، إن كان ذلك لضرورة أو حاجة، ولكن يراعى أن يكون القبر للرجال ومحارمه، أو للنساء ومحارمها.

وبيّن عوض أن الفترة التي يحتاجها الميت حتى يبلى ليفتح القبر عند الضرورة فتختلف من منطقة إلى أخرى، وكل أهل بلد أدرى بها، مضيفاً: «وفي حال تم فتح القبر ورأى الحفّار أو المختصون بذلك أن الجثة لم تتحلل بعد فواجبٌ عليهم شرعاً إغلاق القبر مباشرة احتراماً لحرمة الميت، لأنه لا يجوز هتك حرمة القبر ولو كان من العائلة ذاتها».

يشار إلى أن القانون السوري يشدد على ملكية القبر بتحديد الأشخاص الذين لديهم أحقية الدفن فيه، ويمنع بيع القبور بالكامل، على حين يسمح بالتنازل عنها ولكن ضمن الورثة الشرعيين، إلا أن المواطنين يبيعونها بين بعضهم خارج إطار المحكمة، ثم يتنازلون عن القبر في «مكتب دفن الموتى» بحجة أنه تنازل من دون مقابل مادي، ويحصلون على حكم قضائي بنقل الملكية.